



هيئة الرقابة الإدارية والشفافية
ADMINISTRATIVE CONTROL & TRANSPARENCY AUTHORITY

أبريل ٢٠١٩

سياسات وممارسات مكافحة الفساد
المادة (٥) من اتفاقية الأمم
المتحدة لمكافحة الفساد

هيئة الرقابة الإدارية والشفافية
دولة قطر

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية المادة (٥) من اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد

جدول المحتويات

المادة ٥ سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية ١ - تقوم كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد،	٢
الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية:	٢
عملية التنمية والتنفيذ:	٢
عملية الرصد والتقييم	٥
المادة ٥ سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية ٢- تسعى كل دولة طرف إلى إرساء وترويج ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد	٧
الإطار الوطني للنزاهة والشفافية	٧
المادة ٥ سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية ٣- تسعى كل دولة طرف إلى إجراء تقييم دوري للصحوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته.	٩
أولا: مراجعة قانون المناقصات والمزايدات الجديد	٩
ثانيا: مراجعة قوانين الضريبة	٩
ثالثا: الموافقة المبدئية لمسودة قانون حق الوصول للمعلومات	١٠
رابعا: البدء في الدورة التشريعية لمسودة قانون تضارب المصالح	١٠
خامسا: الانتهاء من وضع مسودة ميثاق نزاهة الموظفين العموميين	١١
سادسا: الانتهاء من اقتراح تعديل قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية بناء على توصيات الاستعراض الأول والحصول على الموافقة المبدئية	١١
المادة ٥ سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية ٤- تتعاون الدول الأطراف فيما بينها ومع المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، على تعزيز وتطوير التدابير المشار إليها في هذه المادة. ويجوز أن يشمل ذلك التعاون المشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد	١٢
التحديات:	١٣

١- تقوم كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد،

في سبيل تحقيق متطلبات هذه المادة، قامت دولة قطر بما يلي:

- ١- الانتهاء من الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية.
- ٢- الانتهاء من الإطار الوطني للنزاهة والشفافية.
- ٣- الانتهاء من وضع مسودة قانون حق الوصول للمعلومات والحصول على الموافقة المبدئية.
- ٤- الانتهاء من وضع مسودة قانون تضارب المصالح والبدء في الدورة التشريعية.
- ٥- الانتهاء من وضع مسودة ميثاق نزاهة الموظفين العموميين والحصول على الموافقة المبدئية.
- ٦- تعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية بناء على توصيات الاستعراض الأول والحصول على الموافقة المبدئية.
- ٧- المشاركة في مراجعة قانون المناقصات والمزايدات المعدل.
- ٨- المشاركة في مراجعة قوانين الضريبة الجديدة.
- ٩- انضمام دولة قطر إلى اتفاق إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية.

الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية:

عملية التنمية والتنفيذ:

تشهد دولة قطر نهضة تنموية شاملة وتطوراً واضحاً في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية تدعمها أطر مؤسسية وقانونية حديثة ومتطورة، وقد انعكست هذه النهضة التنموية إيجاباً على مكانة دولة قطر على المستويين الإقليمي والدولي.

ولا ستدامة النهضة التنموية والتطور العا صل لا بد من استمرار السعي إلى تعزيز بيئة وطنية تتسم بأعلى مستويات النزاهة والشفافية والمساءلة، ورافضة للفساد بكافة صوره وأشكاله.

لذلك فقد برزت الحاجة إلى وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية للوقاية من الفساد تهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية في جميع القطاعات العاملة في دولة قطر، ورفع الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد، لتواكب التطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي والقانوني واسع النطاق الذي تشهده دولة قطر وتتكامل معه.

وقد تم إعداد الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية (٢٠١٩-٢٠٢٢) وفقاً لمنهج تشاركي انطلق من القرار الأميري رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والشفافية الذي كلف الهيئة في البند رقم (٢) من المادة رقم (٥) بمسؤولية وضع إستراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية، والعمل على تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة.

وقد حرصت الهيئة في إعداد الإستراتيجية، على إشراك الجهات الوطنية ذات العلاقة بمنظومة النزاهة والشفافية في الدولة، في كافة مراحل التحضير والإعداد لهذه الإستراتيجية، وقد كان لتفاعل تلك الجهات أهمية كبرى، حيث عكست الإستراتيجية كافة الرؤى الوطنية، وقد تم عرض مسودة الإستراتيجية في كل مرحلة من مراحل إعدادها على الجهات الوطنية المعنية وصولاً إلى النسخة النهائية منها.

ولضمان الفاعلية المؤسسية، تم تشكيل لجنة داخلية بهيئة الرقابة الإدارية والشفافية لإعداد الإستراتيجية، والتي عقدت بدورها العديد من اللقاءات وورش العمل مع تلك الجهات للتنسيق، وبصفة خاصة، مع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وذلك بهدف ضمان اتساق الإستراتيجية مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، والتوجهات الإستراتيجية التنموية في الدولة.

من المستهدف أن يحقق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية الأهداف التالية:

- الهدف الأول: تحقيق أعلى مؤشرات الشفافية والنزاهة في الوظيفة العامة.
- الهدف الثاني: تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للنزاهة والشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص.
- الهدف الثالث: توفير سبل الوقاية من الفساد في القطاعين العام والخاص.
- الهدف الرابع: بناء قطاع عام يتميز بالكفاءة والشفافية، ويخضع للمساءلة بغرض تحقيق النزاهة الكاملة للقطاع.
- الهدف الخامس: تعزيز الشفافية والنزاهة في تقديم الخدمات العامة، بما يعزز من تقديمها بطرق تتسم بالكفاءة والفاعلية، وفي الوقت المناسب.
- الهدف السادس: بناء بيئة مواتية للوقاية من الفساد، وتعزيز ثقة المجتمع في عمل وأداء القطاعين العام والخاص.
- الهدف السابع: رفع مستوى الوعي العام بأهمية النزاهة والشفافية والمساءلة، ودور المجتمع في ضمان الالتزام بأعلى معايير المهنية والمسؤولية.
- الهدف الثامن: زيادة فرص التعليم والتدريب في مجالات النزاهة والشفافية، لتعزيز التنمية البشرية الوطنية.
- الهدف التاسع: تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات والمؤسسات والهيئات الوطنية في مسؤوليات تعزيز النزاهة والشفافية.

- الهدف العاشر: تعزيز التعاون والشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في مجال ترسيخ النزاهة والشفافية.
- الهدف الحادي عشر: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مختلف المجالات ذات الصلة بالنزاهة والشفافية.

تم تنفيذ الإستراتيجية وفقاً لمبادئ وهي:

- ✓ مبدأ الوقائية
- ✓ مبدأ النزاهة
- ✓ مبدأ الشفافية
- ✓ مبدأ المساءلة
- ✓ مبدأ الحكم الرشيد
- ✓ مبدأ التشاركية
- ✓ مبدأ الكفاءة والفاعلية
- ✓ مبدأ التحديث المستمر

تشتمل الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية على خمسة محاور أساسية هي:

المحور الأول: القطاع العام، ويركز هذا المحور على نتيجتين، هما:

- تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في القطاع العام.
- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية المتعلقة بالنزاهة والشفافية.

المحور الثاني: القطاع الخاص، ويركز هذا المحور على نتيجتين، هما:

- شراكة فاعلة بين القطاع الخاص والقطاع العام لتعزيز النزاهة والشفافية.
- وجود معايير واضحة ومطبقة بفاعلية للنزاهة والشفافية في القطاع الخاص.

المحور الثالث: التشريعات وإنفاذ القانون، ويركز هذا المحور على نتيجتين، هما:

- إطار تشريعي شامل وفعال لتعزيز النزاهة والشفافية.
- إطار مؤسسي كفء وفعال لتعزيز النزاهة والشفافية.

المحور الرابع: المشاركة العامة والتوعية، ويركز هذا المحور على نتيجتين، هما:

- دمج النزاهة في المناهج والأنشطة التعليمية والبحثية والشبابية.
- رفع الوعي العام بالنزاهة والشفافية.

المحور الخامس: التعاون الدولي، ويركز هذا المحور على نتيجتين، هما:

- جهود لتعزيز التعاون والشراكات على الصعيدين الدولي والإقليمي.
- تبادل المعارف والخبرات مع المنظمات الإقليمية والدولية والعربية.

الخطّة التنفيذية للإستراتيجية:

في سبيل تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية، قامت الهيئة ببناء خطة تنفيذية، مع مراعاة الأمور التالية:

- تحديد المحور / النتيجة / الهدف / المشروع.
- تحديد الفترة الزمنية لتنفيذ المشروع.
- تحديد ميزانية المشروع.
- تحديد الجهة المنفذة عن المشروع.
- تحديد الجهات الداعمة.
- تحديد مؤشرات قياس الأداء لكل مشروع.

وفي سبيل التأكد من ملائمة الخطط التنفيذية للجهات، قامت هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بما يلي:

- عقد اجتماعات ثنائية للتعريف بالإستراتيجية وأهدافها وأدوار الجهات والنتائج المتوقعة.
- عرض المشاريع المسندة لكل جهة ومناقشة أهداف المشروع.
- مناقشة الفترة المحددة للتنفيذ.
- مناقشة إذا كانت هناك أي مبادرات أو مشاريع مشابهة تقوم بها الجهة.
- التأكد من مبالغ الميزانيات المرصودة وصحة تقديرها.

عملية الرصد والتقييم

في سبيل التنفيذ الأمثل للإستراتيجية تم وضع هيكل تنظيمي لعملية المتابعة والتقييم، يضمن متابعة تنفيذ الإستراتيجية، حيث سوف تنشأ بهيئة الرقابة الإدارية والشفافية لجنة تسمى لجنة الإستراتيجية، برئاسة رئيس الهيئة، وعضوية عدد من موظفي إدارة الشفافية وإدارة الرقابة والتطوير بالهيئة، بالإضافة إلى أي مستشارين أو خبراء ترى اللجنة أهمية الاستعانة بهم، سواء كانوا من داخل أو خارج الهيئة، وتختص اللجنة بما يلي:

- 1- إطلاق الإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية.
- 2- عقد اجتماعات توعوية للمسؤولين من الجهات المنفذة لمشروعات الإستراتيجية، وعقد ورش عمل لرفع مستوى الوعي وبناء القدرات التنفيذية الفنية لممثلي فرق العمل التنفيذية.
- 2- جمع المعلومات والبيانات والتقارير المتعلقة بمراحل إنجاز وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية من فرق العمل بالجهات المنفذة.

٤. عقد اجتماعات منتظمة لفرق العمل بالجهات المنفذة بهدف استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الإستراتيجية.

٥. دراسة وتحليل المعلومات والبيانات والتقارير المقدمة من الجهات المنفذة، واعداد تقرير موحد في هذا الشأن، وتقديمه إلى رئيس هيئة الرقابة الإدارية والشفافية لاعتماده ورفعته إلى الديوان الأميري.

علمنا بأنه تم تحديد نقاط التواصل مع الجهات، حيث يختص مسؤولو الاتصال بالجهات المنفذة بما يلي:

- ١- العمل مع لجنة إدارة الإستراتيجية للاتفاق حول المشروعات التي ستنفذها الجهات المسؤولة من حيث أطرها الزمنية وميزانياتها، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء الرئيسية التي سيتم تطبيقها لتحديد مدى تحقيق الأهداف والنتائج.
- ٢- جمع البيانات واعداد تقارير الإنجاز والتنفيذ لفترات زمنية منتظمة يتم تحديدها بالاتفاق مع لجنة إدارة الإستراتيجية، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالمؤشرات المستهدفة وخطوط الأساس المناسبة.
- ٣- التواصل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والجمهور العام كشركاء رئيسيين في تنفيذ الإستراتيجية، واحاطتهم بالتقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها في عملية التنفيذ.

الإطار الوطني للنزاهة والشفافية

- عملت هيئة الرقابة الإدارية والشفافية على إعداد إطار وطني لتعزيز الشفافية والنزاهة في المؤسسات والجهات الحكومية الخاضعة لرقابتها.
- يتضمن الإطار مؤشرات ومعايير محددة لقياس كافة الأمور المتعلقة بالشفافية والنزاهة في أعمال تلك الجهات.
- يعمل الإطار الوطني للنزاهة والشفافية كأداة لتطوير نظم الشفافية والنزاهة في الجهات الوطنية، إضافة إلى الوقوف على مواطن التميز في تلك الجهات وتعزيزها ونقلها للجهات الحكومية الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى تحديد مواطن القصور في النظم المالية والإدارية والفنية فيما يتعلق بشفافية ونزاهة أعمال تلك الجهات، وأسبابها، مما يسهل من عملية اقتراح وصياغة الحلول الملائمة، وذلك وفقاً لأفضل المعايير الدولية

يهدف الإطار الوطني للنزاهة والشفافية إلى:

- قياس درجة الشفافية والنزاهة في الجهات الوطنية وانعكاساتها على كفاءة تلك الجهات وفعاليتها
- الوقوف على مواطن التميز في الجهات الوطنية وتعزيزها وتعميمها إن أمكن.
- تحديد المعوقات وأوجه القصور في النظم المالية والإدارية والفنية التي قد تعاني منها بعض الجهات الوطنية، فيما يتعلق بالشفافية والنزاهة.
- المساعدة في اقتراح وصياغة حلول للمعوقات أو أوجه القصور التي يتم رصدها، وذلك وفقاً لأحدث المعايير الدولية وبما يتفق مع البيئة التشريعية والاجتماعية في دولة قطر.
- تعزيز كفاءة الجهات الوطنية في إدارة المال العام.
- تعزيز الثقة في الجهات الوطنية وتعزيز المشاركة الإيجابية والتنافسية
- دعم تحقيق الرؤى والخطط التنموية لدولة قطر

المنهجية

- تم إجراء دراسة تحليلية لأهم التشريعات الوطنية والمرجعيات الدولية ذات الصلة، ومن ضمنها:
 - قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية.
 - قانون الموارد البشرية المدنية الصادر بالقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٦، ولائحته التنفيذية.
 - قرار وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية رقم (٥١) لسنة ٢٠١٧ بإصدار دليل وصف وتصنيف وترتيب الوظائف العامة.
 - مشروع قانون الشفافية ومكافحة تضارب المصالح التي قامت الهيئة بإعدادها (قيد الاعتماد)

- ميثاق نزاهة الموظفين العموميين (قيد الاعتماد)
- سياسة البيانات المفتوحة الصادرة من وزارة المواصلة والاتصالات (نوفمبر ٢٠١٤).
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- أهم المعايير الدولية ذات الصلة بالشفافية والنزاهة المؤسسية.
- تم استخراج أهم المؤشرات ذات الصلة بالشفافية والنزاهة والمتعلقة بأعمال الجهات الحكومية من واقع المرجعيات المشار إليها.
- تم تحليل تلك المؤشرات وصولاً لمعايير تنفيذية قابلة للقياس من قبل الجهات الحكومية.
- تم تقسيم الإطار حسب الإدارة أو الفئة المستهدفة ووفقاً للهيكل التنظيمي والاختصاصات المختلفة للإدارات بالجهات المختلفة.
- ضماناً لشمولية عملية القياس تم العمل على ثلاثة أنواع من المؤشرات.
 - مؤشرات تتعلق بالإدارات ذات الصلة بالجهة الحكومية.
 - مؤشرات تتعلق بالموظفين العاملين بالجهة الحكومية.
 - مؤشرات تتعلق بالمتعاملين مع الجهة الحكومية (حيثما أمكن ذلك)

آلية التطبيق

- يتم التنسيق مع الجهة الحكومية المختارة لتطبيق الإطار وتحديد نقاط الاتصال.
- يتم شرح الإطار وآليات تطبيقه وكيفية الإجابة على المؤشرات ومعايير التنفيذ والاستبيانات عن طريق عقد اجتماع بين فريق العمل بالهيئة والجهة المختارة.
- يتم التقييم ذاتياً من قبل الجهة الحكومية بالتنسيق مع الهيئة وفريق العمل بها، مع تقديم الدعم الكامل من قبل الهيئة خلال كافة مراحل التطبيق.
- يتم تحليل نتائج القياس وأعداد التقارير والإحصائيات اللازمة وصولاً لمواطن التميز أو الفجوات والتحديات التي تواجه الجهة المختارة.
- يتم وضع الحلول والآليات الملزمة لمواجهة التحديات وعلاج الفجوات وفقاً لأفضل الممارسات.

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية

٣- تسعى كل دولة طرف إلى إجراء تقييم دوري للضوابط القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته.

وفقاً لنص المادة (٥) من القرار الأميري رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بإعادة تنظيم الهيئة التي نصت على تهدف الهيئة إلى المساهمة في تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية في مجال الوظيفة العامة، والعمل على مكافحة الفساد بكافة صورته وأشكاله، ولها في سبيل تحقيق ذلك على الأخص، القيام بما يلي:
اقترح التشريعات اللازمة لمنع ومكافحة الفساد، على أن تأخذ في الاعتبار المعايير والمتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقية، وإجراء مراجعة دورية لهذه التشريعات بغرض تطويرها وكذلك وفقاً للمادة (٥) من القرار الأميري رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٤ بالهيكل التنظيمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء والذي حدد اختصاصات التشريع، ومن بينها- مراجعة التشريعات القائمة واقتراح تحديثها أو تعديلها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وفي سبيل تحقيق متطلبات هذه المادة قامت دولة قطر بما يلي:

- ١- المشاركة في مراجعة قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الجديد
- ٢- مراجعة قوانين الضريبة.
- ٣- الانتهاء من وضع مسودة قانون حق الوصول للمعلومات والحصول على الموافقة المبدئية.
- ٤- الانتهاء من وضع مسودة قانون تضارب المصالح والبدء في الدورة التشريعية.
- ٥- الانتهاء من وضع مسودة ميثاق الموظفين العموميين والحصول على الموافقة المبدئية.
- ٦- تعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية بناءً على توصيات الاستعراض الأول والحصول على الموافقة المبدئية.

أولاً: مراجعة قانون المناقصات والمزايدات الجديد

في ضوء اختصاص الهيئة باقتراح معايير واضحة للشفافية، قامت الهيئة بمراجعة مسودة المشروع المقترح من وزارة المالية، وقامت بالتأكد من توافق التعديلات الجديدة مع معايير النزاهة والشفافية العالمية، وبناء عليه تم إصدار التعديل من خلال مرسوم بقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٥.

ثانياً: مراجعة قوانين الضريبة

في ضوء اختصاص الهيئة بمراجعة التشريعات ذات الصلة، وتعميم المعارف المتعلقة بالنزاهة والشفافية، قامت الهيئة بمراجعة مشروعات القوانين الضريبية المقترحة ولوائحها التنفيذية، وقامت بالتأكد من توفر معايير النزاهة والشفافية، إضافة إلى تزويد هيئة الضرائب بأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وبناء عليه صدر القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون الضريبة على الدخل، والقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٨ بشأن الضريبة الانتقائية.

ثالثاً: الموافقة المبدئية لمسودة قانون حق الوصول للمعلومات.

في ظل اختصاص الهيئة باقتراح التشريعات اللازمة لمنع ومكافحة الفساد، على أن تأخذ في الاعتبار المعايير والمتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقية، وأجراء مراجعة دورية لهذه التشريعات بغرض تطويرها، قامت الهيئة باقتراح قانون حق الوصول إلى المعلومات والذي يركز على شقين أساسيين:
طرق (النفاد - الوصول) إلى المعلومة

١- النشر التلقائي (Proactive Disclosure)

وهو نشر المعلومات ذاتياً من الجهات المعنية دون الحاجة إلى طلب مسبق، حيث تتمثل أهمية التوسع في النشر التلقائي كتوجه عالمي في مجال تعزيز شفافية المعلومات باعتباره وسيلة ناجحة وفعالة من حيث التكلفة لتزويد المواطنين بالمعلومات التي يستحقونها، حيث يقلل في كثير من الأحيان من عدد من الطلبات الفردية لتلك المعلومات من قبل المواطنين والأشخاص الاعتباريين.

٢- الحصول على المعلومة عن طريق التقدم بطلب للجهة المختصة

- يتناول القانون آليات وإجراءات طلب المعلومة من الجهات وطبيعة المعلومات المستثناة، واستهدف القانون منح المرونة قدر المستطاع للجهة الحكومية ضماناً لفاعلية التطبيق بجعل تقديم الطلبات والبث فيها والتظلم امام الجهة مباشرة.
- الوضع الحالي: تم الحصول على الموافقة المبدئية من مجلس الوزراء، ويتم مراجعة المسودة النهائية في اللجنة التشريعية تمهيداً لإصداره.

رابعاً: البدء في الدورة التشريعية لمسودة قانون تضارب المصالح.

في ظل اختصاص الهيئة باقتراح التشريعات اللازمة لمنع ومكافحة الفساد، على أن تأخذ في الاعتبار المعايير والمتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقية، وأجراء مراجعة دورية لهذه التشريعات بغرض تطويرها، قامت الهيئة باقتراح قانون تضارب المصالح والذي يركز على ٥ محاور أساسية:

- التدابير الوقائية التي تساعد على الحد من المشكلات المتعلقة بمسألة تضارب المصالح في الوظيفة العامة، حيث توضح الإجراءات الوقائية التي على الموظف القيام بها للحيلولة دون وقوعه في إحدى حالات تضارب المصالح.
- آلية إفصاح الموظفين عن الحالات التي قد تفضي إلى تضارب المصالح عند شغل الوظيفة وأثناءها باستيفاء نموذج الإفصاح المعد لهذا الغرض.
- حالات تضارب المصالح التي يمكن أن يقع بها الموظف، سواء أثناء توليه للوظيفة العامة، أو بعد تركها.
- آليات مكافحة تضارب المصالح
- العقوبات

الوضع الحالي: تم البدء في الدور التشريعية.

خامسًا: الانتهاء من وضع مسودة ميثاق نزاهة الموظفين العموميين.
في ظل اختصاص الهيئة بإعداد ميثاق لنزاهة الموظفين العموميين، قامت الهيئة من إعداد مسودة ميثاق الموظفين العموميين والذي ركز على المحاور التالية:

١. مبادئ وقيم الميثاق.
٢. معايير سلوك النزاهة الوظيفية من حيث:
 - a. أداء الاختصاصات الوظيفية.
 - b. الحفاظ على الأموال والممتلكات العامة.
 - c. الحفاظ على المعلومات والوثائق الرسمية.
 - d. تجنب ومعالجة تضارب المصالح.
 - e. التعامل مع الهدايا والمزايا الأخرى.
 - f. العلاقة مع الرؤساء.
 - g. العلاقة مع الزملاء.
 - h. العلاقة مع المرؤوسين.
 - i. التعامل مع متلقي الخدمة.
 - j. التعامل مع تكنولوجيا المعلومات.
 - k. التعامل مع الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.
 - l. واجبات جهة العمل.

الوضع الحالي: تم الحصول على الموافقة المبدئية من مجلس الوزراء، ويتم مراجعة المسودة النهائية في اللجنة التشريعية تمهيدًا لإصداره.

سادسًا: الانتهاء من اقتراح تعديل قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية بناءً على توصيات الاستعراض الأول والحصول على الموافقة المبدئية.

في ضوء تنفيذ الالتزامات المترتبة على الدولة الناتجة عن تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فقد تم استعراض دولة قطر خلال دورة الاستعراض الأولى التي استمرت خلال الفترة من (٢٠١٠ إلى ٢٠١٥) حول مدى تنفيذها لأحكام الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية، ونتج عن ذلك الاستعراض تقريرًا مفصلاً يتضمن كافة الاستنتاجات والملاحظات المتعلقة بتنفيذ

دولة قطر للأحكام الواردة بتلك الفصول، والتجارب الناجحة والممارسات الجيدة، كما تضمن التقرير أهم فجوات وتحديات التنفيذ، والتوصيات حول كيفية التعامل معها. وفيما يلي أهم التعديلات المقترحة: بالنسبة للتعديلات المقترحة على قانون العقوبات:

- إضافة تعريف للموظف العام الأجنبي والموظف بمؤسسة دولية عمومية
- إضافة مادة لتجريم رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية
- إضافة مادة لتجريم المتاجرة بالنفوذ
- إضافة مادة لحماية المبلغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد
- إضافة مادة تضع محل الاعتبار في إثبات العود، الأحكام الأجنبية التي تصدر في جرائم الفساد بالنسبة للتعديلات المقترحة على قانون الإجراءات الجنائية:
- إضافة مواد لحماية الشهود والخبراء عن طريق إخفاء هوياتهم خلال مراحل الإدلاء بشهادتهم بالتحقيقات أو خلال إجراءات المحاكمة
- إضافة تعديلات للتسهيل من إجراءات تنفيذ الإنابات القضائية
- إضافة تعديل لتحديد متطلبات محتوى طلبات المساعدة القانونية على وجه الدقة

الوضع الحالي: تم الحصول على الموافقة المبدئية من مجلس الوزراء، ويتم مراجعة المسودة النهائية في اللجنة التشريعية تمهيدا لإصداره.

المادة ٥

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية

٤- تتعاون الدول الأطراف فيما بينها ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسب الاقتضاء ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، على تعزيز وتطوير التدابير المشار إليها في هذه المادة. ويجوز أن يشمل ذلك التعاون المشاركة في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد.

صادقت دولة قطر على العديد من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الفساد، ومنها:

- ١- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- ٢- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
- ٢- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ٤- الانضمام إلى اتفاقية الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، حسب المرسوم رقم (١١) لسنة ٢٠١٩.
- ٥- توقيع مذكرة تفاهم مع كوريا الجنوبية للتعاون في مجال مكافحة الفساد.

التحديات:

أولاً: فيما يتعلق بالإستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية

- 1- صعوبة تحديد بعض الجهات الحكومية لنطاق العمل المطلوب في المشاريع المسندة إليهم من الإستراتيجية، مما يتطلب متابعة وتوجيه دقيق من الهيئة لكي تتمكن هذه الجهات من البدء في تنفيذ مشروعاتها.
- 2- وجود أولويات أخرى لدى الجهات الحكومية تم التخطيط لها مسبقاً، مما قد يتسبب في تأخير المشاريع المسندة إليهم.
- 3- طلب بعض الجهات الحكومية تغيير المدة الزمنية لتنفيذ المشاريع.
- 4- الحاجة إلى كادر بشري عالي التدريب لعملية الرصد والمراقبة.
- 5- التنسيق بين الجهات المنفذة والجهات الداعمة يتطلب في بعض الأحيان تدخل من الهيئة لتوضيح أدوار كل جهة.

ثانياً: فيما يتعلق بالإطار الوطني للنزاهة والشفافية

من خلال التطبيق التجريبي للإطار، اتضح ما يلي:

- 1- ضرورة تحديد أمثلة للأدلة المطلوبة لإثبات عملية تنفيذ المعايير والمؤشرات.
- 2- ضرورة تبسيط المفاهيم ولغة الإطار خاصة فيما يتعلق باستبيان الموظفين.
- 3- صعوبة عملية التحليل باستخدام الطرق اليدوية، مما يتطلب تدخل إلكتروني، وهو ما تقوم به الهيئة حالياً.

ثالثاً: فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات

- 1- ضرورة توعية المجتمع بالتشريعات الجديدة وأهدافها، خاصة وأنها تشريعات جديدة ولم تكن موجودة مسبقاً مثل تشريع الحصول على المعلومات.
- 2- ضرورة تدريب الموظفين العموميين على التشريعات الجديدة وعمل تدريبات دورية لضمان حسن التطبيق.

رابعاً: فيما يتعلق بالاتفاقيات الوطنية

- 1- وجود بعض التداخل في الاتفاقيات، مثل التداخل بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في بعض المواد وبعض الفصول، واختلاف الجهات المسؤولة عن هذه الاتفاقيات في الدولة، مما يتطلب تنسيق كبير وإنشاء لجان مشتركة للتأكد من التوافق التام والوفاء بمتطلبات هذه الاتفاقيات.